

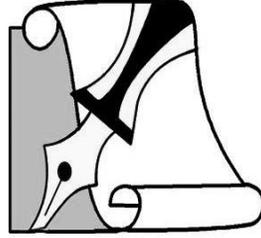


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



باحث للدراسات  
ال فلسطينية وال استراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مؤتمر هرتسليا السابع عشر: هواجس ومخططات

### ١ - مقدمة:

انطلقت عصر الثلاثاء ٢٠ حزيران ٢٠١٧، وقائع أعمال مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي "مؤتمر هرتسليا" السابع عشر ولمدة ثلاثة أيام، حاملاً عنوان "ميزان الفرص والمخاطر في سبعينيات عمر الدولة" ويشارك فيه ما يزيد على مئة وثمانين شخصية سياسية وعسكرية وأمنية، فضلاً عن شخصيات أكاديمية وإعلامية وقانونية من إسرائيل وخارجها. ويعتبر المؤتمر أحد أهم المؤتمرات التي تحدد فيها السياسات الإسرائيلية والإستراتيجيات المختلفة، وبه أيضاً تقاس نجاعة السياسات السابقة والخطوات التي أتخذت. ومن أهدافه أنه يحدد جدول الأعمال الإستراتيجي للدولة العبرية، ويشكل مرجعية للبحث في السياسات العملية وتحديد الأولويات للمشروع القومي الصهيوني.

ويهدف القائمون على المؤتمر إلى مراجعة السياسات الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية للعام السابق، وتحديد معالم السياسات للعام المقبل، ومراحل أخرى مقبلة، وهو يُعنى بتطوير وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي، وبحث السياسات الأمنية والدفاعية والعلاقات الخارجية للكيان الغاصب، وذلك بتوجيه من التيارات اليمينية المتطرفة، من أجل تحديد الطرق والوسائل الأكثر نجاحاً؛ لمواجهة لائحة من التحديات الخطيرة والمصيرية التي تحق بمستقبل ومصير دولة الكيان. ويمكننا تلخيص هدف هذه المؤتمرات في ما قاله يسرائيل إلعاد ألتمان، مدير البحوث في معهد السياسة والاستراتيجية، بمركز هرتسليا متعدد المجالات، في مؤتمر هرتسليا الخامس إذ قال: "يرسم المؤتمر جدول الأعمال الاستراتيجي للدولة العبرية، مشكلاً خلفية للبحث بالمقتضيات السياسية العملية؛ لغرض تحديد سلم الأولويات الوطنية الصهيونية". ويرصد المؤتمر، الجامع للنخب الإسرائيلية في الحكومة والجيش والمخابرات والجامعات من داخل دولة الاحتلال، ومن دول الحلفاء والدول العربية، الأخطار المحيطة بمشاريع الاحتلال من الداخل والخارج. وهو يُعبر عن الحالة الفريدة من نوعها والمرحلة المفصلية والمصيرية التي يعيشها الكيان حالياً. إذ إنه يجد نفسه أمام فرص نادرة وذهبية يسعى لاستغلالها والاستفادة منها قدر الإمكان لإعادة صياغة مكانته الجيوستراتيجية والجيوستراتيجية الجديدة في المنطقة والعالم. إلا أن التغييرات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة قد تحمل في ثناياها رياحا عاصفة ومباغثة قد تأتي بما لا تشتهي سفنه وأضرعه الممتدة شرقاً وغرباً.

العام الماضي كان المؤتمر السادس عشر وعقد بعنوان "الهوية الإسرائيلية"، وقد سعى إلى تعزيز الهوية الإسرائيلية الجامعة وتسويقها عالمياً، وحشد لذلك نخبة من المسؤولين الأمنيين والسياسيين وعلى رأسهم رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، الذي قال في خطابه "إن على إسرائيل تكوين هوية إسرائيلية عالمية مشتركة، ودمج العناصر الأربعة في المجتمع: العلمانيون، اليهودية الحديثة، اليهودية المتشددة والعرب، بحيث تتكون شراكة مجتمعية، قائمة على بناء الهوية الإسرائيلية، لدعم مفهوم الوطن القومي". وكان المؤتمر ولا يزال منصة لإطلاق مشروع وطن بديل للفلسطينيين. وعلى مدى أعوام شكل منصة لإطلاق ودفع مشروع سيناء، كوطن بديل للفلسطينيين. إذ تكررت الأوراق البحثية والتوصيات التي تشدد على نجاعة خيار نقل الفلسطينيين إلى سيناء ومنحهم دولة مستقلة، وضم الضفة الغربية المحتلة للسيادة الإسرائيلية.

المبادرون لعقد هذا المؤتمر هم مجموعة كبيرة من الشخصيات البارزة في النخبة الأمنية والأكاديمية في الكيان الصهيوني، ولكنها محسوبة في أغلبها على المعسكر اليميني المتطرف، ويرأس المؤتمر عوزي آراند المستشار السياسي الأسبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهو الذي يمثل الواجهة السياسية للمؤتمر، بينما يمثل اللواء احتياط غيورأ أيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الواجهة العسكرية والأمنية. وهذه الثنائية السياسية العسكرية دائمة ولا تنفصل، وبها يظهر للمؤتمر وجهان متكاملان، الوجه السياسي والوجه العسكري والأمني.

يشكل مؤتمر هرتسليا عملاً استراتيجياً صهيونياً نوعياً، وفي الوقت نفسه يشكل تحدياً سنوياً متجدداً للجامعات ومراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية، ليساهم كل طرف بما يستطيع في حماية الكيان وضمان تصديه لكل محاولات النيل منه، وتحصين مناعته الداخلية والخارجية. فإذا أردنا أن نعرف حقيقة السياسات التي ستنتهجها الحكومات الإسرائيلية على مدى السنوات القريبة المقبلة، فإننا نستطيع ذلك إلى درجة كبيرة نوعاً ما، من خلال متابعة مقررات مؤتمرات هرتسليا السنوية، ونستطيع أن نبرهن على ذلك، من خلال مراجعتنا لكافة المؤتمرات السابقة التي وضعت للحكومة الإسرائيلية توصياتٍ مستقبلية استراتيجية.

يحاول المؤتمر أيضاً مواجهة أزمة الجيش والأمن الإسرائيليين. وهو ينعقد في ظل فضائح كبيرة واستقالاتٍ واسعة لمسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين كبار، نتيجة الاخفاقات المدوية للعدوان على غزة ومن قبل على لبنان، لذا هيمن على المؤتمر الأخير روح اليأس والإحباط، وتبدت أمامه صورة الجيش المهزوم، وهو عماد الدولة العبرية وأساس وجودها وضمان مستقبلها، في ظل تقسخ اجتماعي مخيف نتيجة الحرب والصراعات الداخلية المتفاقمة. ويركز المؤتمر دائماً على أهمية تعزيز سيطرة إسرائيل المركزية على كافة المنظمات اليهودية والصهيونية في العالم، والتأكيد على دورها الكبير في إسناد الدولة العبرية، وفي لعب دور الدبلوماسية الخارجية الإسرائيلية، وكذلك مع كل المنظمات الحليفة لإسرائيل على المستوى الدولي، بالإضافة إلى حث كل اليهود في العالم على الهجرة إلى الكيان الصهيوني، للنهوض بالروح المعنوية الإسرائيلية المتهالكة.

في باب الأخطار، باتت الأسطوانة الإسرائيلية معهودة وهي دائمة التكرار منذ سبعة عقود، بتباينات نسبية في مستويات الحديث عن المخاطر الموزعة على جبهات ثلاث: داخلية تختص بالفلستينيين والصراع معهم، لاسيما على جبهة غزة، من دون نسيان تحليل خارطة الاحوال في الضفة الغربية ومستويات الاشتباك هناك. ثم شمالاً على الحدود مع جنوب لبنان والجولان المحتل، والجبهة الثالثة على الساحة الدولية باتساعها فيما يختص بصورة إسرائيل والتحديات الدبلوماسية والاقتصادية التي عادة ما تختصرها إسرائيل كجزء أصيل من أمن "الشعب اليهودي" الذي تحافظ السردية الصهيونية على أنشودة استهدافه والعداء له منذ الحرب العالمية الثانية حتى اللحظة.

أما باقي الجبهات، فلا خوف فيها ولا وجل: فالجبهة الشرقية، مكفولة بمعاهدة وادي عربة منذ عهد الملك الراحل حسين، وأقصى الجنوب، يجثم السيسي في مصر ومشروع استعادة السيطرة على سيناء وتقويض الحياة فيها، ناهيك عن حصار قطاع غزة. أما إذا تم إطلاق الحديث للفضاء العربي "الأرحب" فهنيئاً لقيادة أركان الجيش الإسرائيلي كما لوزارة الخارجية. حيث يبدأ الحديث عن "الفرص" الحقيقية التي تفهم تل أبيب تماماً ما تنتجها من مستويات لعب على تجريم الفلستيني ومحاصرته ونعته بوصمة "الإرهاب" وتبرئة ساحة المجرمين الصهاينة منها.

وينشغل المؤتمر دائماً أيضاً في كيفية التخلص من الخطر الديموغرافي العربي الداخلي على إسرائيل، والذي إذا ما ظل وفقاً للمقاييس الحالية للنمو والتكاثر، فإن عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل سيفوق عدد اليهود في عام ٢٠٢٥، وهذا خطر يجب منعه لأنه سيؤثر بالضرورة على يهودية دولة إسرائيل، التي يسعى الإسرائيليون لأن تكون نقية وخالية من الشوائب، ولتلافي هذا الخطر، فإن الحل يتركز من وجهة نظر المؤتمرين في اتجاهين: ترحيل جزء من الفلسطينيين خارج مايسمونه "أرض إسرائيل"، وفي مبادلة المناطق ذات الكثافة السكانية العربية العالية في إسرائيل بمناطق تابعة للسلطة الفلسطينية.

مؤتمر هرتسليا أخيراً يوصف بأنه "العقل الجماعي الاستراتيجي المفكر في مستقبل إسرائيل" و"مرجع أساسي للحكومات الإسرائيلية في اتخاذ قراراتها العدوانية، وتحديد حروبها المقبلة" وقد تأسس عام ٢٠٠٠ بجهود مؤسس معهد السياسة والاستراتيجية «IPS»، وضابط الموساد السابق عوزي أراد، الذي اختار هذا الاسم تيمناً باسم تيودور هرتسل، صاحب الرؤية الصهيونية الحديثة، والذي عمل من أجل أن تأخذ دولته وشعبها زمام مصيرهما.

## ٢ - مراجعة مقررات مؤتمرات سابقة:

سوقت مؤتمرات هرتسليا السابقة منذ العام ٢٠٠٠ لمشروع "سيناء الوطن البديل"، لسكان قطاع غزة، ولم يقتصر عرض ومناقشة المشروع والتوصية به، كتوصية رئيسة على عام واحد، من أعوام المؤتمر الستة عشر، وإنما تكرر الأمر أكثر من مرة، وعلى مدار أكثر من عام. ففي هرتسليا عام ٢٠٠٢، دعا وزير البنى التحتية آنذاك، إيفي إيتام، لإقامة "دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء"، معتبراً ذلك الحل الأمثل، لأن سيناء "غنية وكبيرة وفارغة من السكان"، وفي العام التالي للمؤتمر، ٢٠٠٣، طرح مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، الجنرال غيوراً أيلاند، مشروعاً ينص على مقايضة ما تقدر مساحته بـ ٦٠٠ كيلومتر مربع، من الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار الأردنية، ومن شمال سيناء المصرية، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك مقابل نقل أجزاء من النقب الغربي، إلى قطاع غزة، و ١٠٠ كيلومتر مربع، من جنوب البحر الميت إلى الأردن.

وفي العام التالي، ٢٠٠٤، عُرضت خطط تبادل الأراضي، ضمن الحل النهائي، ومن ضمنها خطة تسوية، يقضي أحد بنودها بتخصيص قطعة جغرافية من سيناء، تُضم إلى قطاع غزة، مساحتها ٦٠٠ كيلومتر مربع، بطول ٣٠ كيلومتراً وبعرض ٢٠ كيلومتراً.

أما في المؤتمر الثامن، عام ٢٠٠٨، فتناولت إحدى الأوراق البحثية مقترحاً حول تصور لتبادل الأراضي، ينص على أن تقوم مصر بنقل أراضٍ من سيناء إلى الفلسطينيين، وناقش المؤتمر خطة الجنرال غيوراً أيلاند، الذي قدم اقتراحاً بتبادل الأراضي، في إطار تسويات سياسية. التبادل يشمل إبقاء جزء من الضفة الغربية، تحت السيادة الإسرائيلية، بينما تنقل دولة الاحتلال أراضي في منطقة وادي فيران، بصحراء النقب إلى مصر، ومنطقة أخرى تسمح بالعبور الحر بين مصر والأردن، على أن ينقل المصريون للفلسطينيين أراضي في محور رفح-العريش، إلى قطاع غزة، بحسب الخطة.

في مؤتمر هرتسليا ٢٠١١، تمت الدعوة إلى تحجيم اعتماد العالم على النفط العربي، وفي وثيقة الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا الـ ١١، ظهر خوف دولة الاحتلال الإسرائيلي مما أسمته "المخاطر الاستراتيجية"، المترتبة على اعتماد جميع الدول في العالم على النفط، وبالتالي العرب، فدولة الاحتلال ترى أن تقليص ارتباط العالم بالنفط "هدف قومي استراتيجي لها"؛ فإدمان العالم على النفط العربي يؤدي إلى تعلق العالم الغربي بدول

النفط العربية، مما يمس مكانة «تل أبيب» وأمنها. وفي هذا السياق تتخوف دولة الاحتلال من أن تعزیز رأس المال «السياسي- الاستراتيجي»، للدول المنتجة للنفط، مع تزامن الأحداث المتتابعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، يزيد - بحسب وجهة النظر الإسرائيلية - من تهديد منتجي النفط العرب المُتسلحين حديثًا للاحتلال؛ إذ إنه، بحسب المصادر الإسرائيلية، يوجد ستة من أصل تسعة مصدرين للنفط في العالم هم: «أعداء إسرائيل»؛ لذلك تسعى دولة الاحتلال إلى تحرير العالم مما تعتبره «عبودية العالم للنفط العربي»، وتقوم الرؤية الإسرائيلية على أن زيادة النفط، خارج نطاق العرض، يزيد من مخاطر النقص العالمي، وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ، وهو ما يعني إضافة مخاطر استراتيجية واقتصادية، على دولة الاحتلال.

وأكدت أوراق ذاك المؤتمر أنه يتعين، على دولة الاحتلال وحلفائها، أن يتصدروا «حملة عالمية»، تهدف إلى تقليص الاعتماد الدولي على النفط وتحجيم مكانة ونفوذ الدول المنتجة له، وفي الأساس الدول العربية. فورقة المؤتمر المعنونة بـ "فطام العالم من النفط: دور إسرائيل"، والمبينة أن هذا الهدف يجب أن يتحقق، في مدى زمني يتراوح بين خمس سنوات، وعشر سنوات، ركزت على أن «دور إسرائيل في هذه العملية يتمثل في تطوير تقنيات لإنتاج بدائل للنفط، أو الحد من استعماله. ومع أن إسرائيل لا تمتلك القدرات والموارد المالية، المملوكة لقوة عظمى ضخمة، إلا إنها تشكل مختبرًا نموذجيًا، يمتلك القدرة والطاقة، ليكون مصدر إبداع لتحقيق اختراقات تكنولوجية» بحسب الورقة. وتقوم الرؤية الإسرائيلية على أنه لا يجوز الانطلاق من فرضية مؤداها أن بدائل الوقود ستحل مكان النفط كله، بل يكفي أن تتوفر في حوزة الإسرائيليين، بحجم يتراوح بين ٢٠% إلى ٣٠%، وذلك كي تتحول إلى عامل مهم في السوق ذاتها، وتؤدي إلى خفض الأسعار، وتقليص التبعية للنفط. في هذا السياق يقول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «عاموس يادلين» «لإسرائيل مصلحة قومية أمنية في خلق بدائل للنفط؛ والسبب أنه إذا كان هناك انخفاض في أسعار برميل النفط، إلى ما دون ٥٠ أو ٦٠ دولار، فإن إيران ستتضرر جراء ذلك، وتضطر إلى إغلاق صنوبر نقل الأموال إلى الإرهاب العالمي، وارتفاع سعر برميل النفط إلى ما فوق ٦٥ دولار، فإن حجم التحويلات المالية الإيرانية، إلى المنظمات المؤيدة لها، يزداد بشكل كبير.»

تحت عنوان «في عين العاصفة: إسرائيل والشرق الأوسط»، عقد مؤتمر هرتسليا عام ٢٠١٢، أي في العام الأول لاندلاع «ثورات الربيع العربي»، التي أخذت حيزًا كبيرًا من اهتمام كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، على منصة المؤتمر. وقد تحدث وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، «إيهود باراك»، عن ثورات الربيع العربي في سياقها الآني والمستقبلي، وبالرغم من إقرار باراك بأن الربيع العربي «يحمل متغيرات قد تكون ملهمة على المدى الطويل»، على حد قوله، إلا أنه أشار إلى الكثير من «المخاطر» المنعكسة على دولة الاحتلال، على المدى القصير والمتوسط؛ بسبب تصدر «الحركات الإسلامية» للمشهد السياسي في الدول العربية. فالتحولات في مصر «في عرف الإسرائيليين» تؤثر من الناحيتين الأمنية والاستخبارية على الاحتلال، وتهدد وجود كيانه، وإحداث اختلال أمني من جانب مصر، سيضر بدولة الاحتلال الخاسرة مع اندلاع الثورة المصرية، وخلع حليفها الأقرب «الرئيس المنتخب حسني مبارك»، لذلك أخذ باراك يؤكد على أهمية الحفاظ على التزامات مصر الدولية، وخاصة «معاهدة السلام»، الرابطة بين مصر ودولة الاحتلال، وألمح إلى أهمية أن يعمل الرئيس المقبل، والجيش المصري، «ككتل توازن المعادلة». وبالعودة إلى أوراق المؤتمر، في عام ٢٠١١، نجد أن وثيقة مؤتمر هرتسليا تطرقت للثورات العربية، ورأت أن قطع الطريق على القوى «الإسلامية الراديكالية»، في الشرق الأوسط، وفي أوساط الجاليات المسلمة في الغرب، يمثل الهمّ الاستراتيجي المشترك، لدى كل من الغرب، وما تبقى من الأنظمة العربية «المعتدلة»، وإسرائيل. لذلك بحسب المحلل الإسرائيلي، «أنطون شلحت»، يجب الاسترشاد بهذا الأمر في صياغة استراتيجية دولية مشتركة، تقوم على «احتواء القوى الرجعية والراديكالية في المنطقة، من الناحية

السياسية، ومن الناحية العسكرية إن استدعى الأمر، وإعداد إطار إقليمي تتولى إدارته القوى الغربية، بالاشتراك مع القوى المعتدلة، وغير الراديكالية في المنطقة، من أجل دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل»، وأضاف شلحت «رعاية عملية الانتقال التدريجية التامة، وفق مراحل محددة، في الدول العربية في الشرق الأوسط، والقاضية بالارتقاء بالأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية، وتكفل قيام أنظمة الحكم المستجيبة لرغبات رعاياها ومطالبهم، وتخضع للمساءلة عن أعمالها وتصرفاتها أمامهم.»

ثم جاء المؤتمر في العام ٢٠١٣، ليتوقع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، اللواء «أفييف كوخافي»، حدوث «هزة ثانية» في مصر؛ بسبب سياسة حكم «الإخوان المسلمين»، وقال كوخافي حينذاك "هناك صحافيون في سجون مصر وتركيا، وهذا يعزز قوة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط، لكنه من الجهة الأخرى يستدعي مؤشرات لحدوث هزة ثانية؛ فالمواطن عاد ليكون محببًا، وهناك مؤشرات لذلك في مصر وتونس أيضًا؛ إذ إنه لم يتحسن شعور المواطن هناك."

ولا يمكننا ترك حديث باراك في مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢، دون الإشارة إلى حديثه عن القضية الفلسطينية، واعتبار حركة «حماس» و«فتح»، بالرغم من اختلافاتهما، نسيجًا واحدًا، وأمن المشكاة نفسها فقال «القاسم المشترك بين حماس وفتح أكبر بكثير مما اعتدنا على تقديره، وإسرائيل لا يمكنها أن تتقبل قيادة فلسطينية، بمشاركة حركة حماس، دون أن توافق الحركة على قرارات الرباعية الدولية، وأن تنزع سلاحها.»

باراك الذي أخذ يشرح قدرات حماس، وقال إن دولته «لن تسمح لحماس بأن تكون حماس»، قال «احتمالات المواجهة مع حماس قائمة، وليست مهمة»، وهو ما حدث بالفعل، بعد كلمته في المؤتمر بشهور قليلة، وتحديدًا في تشرين الثاني؛ إذ شهدت غزة عدوان «عامود السحاب»، وقتل فيه أبرز قادة حماس العسكريين «أحمد الجعبري.»

مؤتمر هرتسليا ٢٠١٤ تميز بالضغط على الإدارة الأمريكية قبيل توقيع الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية في إيران. وهنا طرح السؤال: «طهران وواشنطن تتقدمان نحو اتفاق وتسوية، وهذه التسوية، بالرغم من أن ملامحها لم تتجلى بوضوح بعد، إلا أنها تفرض طرح سؤال جوهرى، هو: ماذا سنفعل بعد يوم واحد من ذلك؟»، طرح هذا التساؤل من قبل الباحث الإسرائيلي، «تومي شتاينر»، في مؤتمر هرتسليا، عام ٢٠١٤، ليخلص الأمر إلى إدراك دولة الاحتلال لأدق تفاصيل المفاوضات، ومستقبلها بين إيران والغرب، فقد رسم الإسرائيليون في هذا المؤتمر سير الاتفاقية المرحلية، كما كان مخططا لها ومتوقعا منها.

تصدر الاتفاق النووي موقع الصدارة، في زاوية الاهتمام المعتادة؛ بقائمة التهديدات الاستراتيجية التي يرصدها المسؤولون والباحثون الإسرائيليون، في هذا المؤتمر السنوي، على اعتبار أن إيران هي التحدي الأكبر؛ بسعيها للقضاء على الكيان بامتلاك السلاح النووي. ووظف الإسرائيليون، الذين تجسسوا على تفاصيل الاتفاق، المؤتمر كمنصة لممارسة ضغط كبير على الإدارة الأميركية وقادة الغرب؛ لأخذ مخاوف دولة الاحتلال في اعتبارهم، عند توقيع هذا الاتفاق، اتفاق قال المتحدثون في المؤتمر أنه لن يتم في ذلك العام، ٢٠١٤، وهو ما حدث فعلاً.

في ذلك المؤتمر قال وزير شؤون المخابرات الإسرائيلي، «يوفال شتاينيتس» «إذا أبرمت مجموعة دول ١+٥، وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، وألمانيا، اتفاقًا غير مُرضٍ مع إيران، لا ينص على ضرورة إلغائها برنامجها النووي، فإن طهران قد تكون قادرة على امتلاك ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ رأس حربي نووي، بحلول عام ٢٠٢٤»، وأضاف «إسرائيل لا تعارض حلًا دبلوماسيًا للأزمة مع إيران، نحن نحذب مثل هذا الحل؛ إذا كانت صفقة كاملة ومرضية، لكننا لن نؤيد اتفاقًا قصير النظر.»

هرتسليا ٢٠١٦ تميز بمشاركة كبيرة من سياسيين وأكاديميين عرب، أبرزهم السفير الأردني في الكيان المحتل، «وليد عبيدات»، والسفير المصري، «حازم خيرت»، إضافة إلى الاقتصادي والأكاديمي الأردني، «رياض الخوري»، فرغم أن الدورات السابقة للمؤتمر شهدت مشاركة عربية، تمثلت في رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، «سلام فياض»، وولى العهد الأردني الأسبق، الأمير «حسن بن طلال»، إلا أنها المرة الأولى التي شهد فيها مؤتمر هرتسليا الأمني الإسرائيلي مشاركة عربية واسعة، وهو ما يعني تراجع الخطوط الحمراء التي كانت تضعها الأحزاب العربية، للمشاركة في مؤتمرات تناقش الأمن القومي الإسرائيلي. ولم تكن تلك المشاركة إلا تحقيقاً لما قاله الرئيس الإسرائيلي، «رؤوفين ريفلين» بأهمية «تكوين هوية إسرائيلية عالمية مشتركة، ودمج العناصر الأربعة في المجتمع، العلمانية، الأرثوذكسية الحديثة، الأرثوذكسية المتشددة والعرب، بحيث تتكون شراكة مجتمعية، قائمة على بناء الهوية الإسرائيلية، لدعم مفهوم الوطن القومي»، واقترح «ريفلين» دعوة عدد محدود، من ممثلي العناصر الأربعة، للقاء عام يرأسه بنفسه، أو من ينوب عنه، لعقد حوار بينهم، وقد شمل المؤتمر ندوات تحت عنوان «مبادرة نحو نظام إسرائيلي جديد»، وعنوان «الأقلية العربية في إسرائيل.. الإدماج و الإدراج»، وثالثة بعنوان «مؤشرات هرتسليا.. دراسات استقصائية اجتماعية واقتصادية».

### ٣ - هرتسليا ٢٠١٧ : مواقف وآراء:

احتلت في هذا المؤتمر مواضيع مثل التهديد الإيراني وتهديد حزب الله والتحالفات العربية - الإسرائيلية، محور الكلمات التياليقيت على التوالي . وبدا أن هناك قدراً من التسليم بعجز إسرائيل منفردة عن مواجهة التهديد الذي يشكله محور المقاومة من طهران الى فلسطين مرورا بدمشق وبيروت بمعزل عن التحالف العربي الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد أسهب المتحدثون في المؤتمر عن القضايا الملحة التي يعيشها الكيان كل حسب رؤيته وأيديولوجيته ومصالحه، إلا أنهم جميعاً توافقوا على عدة قواسم مشتركة، بالرغم من تعدد رؤاهم واختلاف انتماؤاتهم السياسية والحزبية، والقضية الأولى التي أجمع عليها المتحدثون هي عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية في ظل حكومة نتنياهو اليمينية، وأن أقصى ما يمكن التوصل إليه هو إقامة كيان منزوع السلاح أقل من دولة أو حكم ذاتي محدود، ذلك ان الكيان غير مُهَيَأً، بحسب زعم الخطباء، لإخلاء أعداد كبيرة من المستوطنين، لا نفسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً ولا أمنياً الامر الذي يؤكد بوضوح ما حصل من مشاكل واعمال شغب أثناء عملية إخلاء ٤٠ عائلة فقط من مستوطنة عامونة .

لقد تم التركيز في مؤتمر هذا العام ايضا على السعي لتحسين علاقات "إسرائيل" مع "الدول العربية السنية"، وإقامة ائتلاف معها بالاستناد إلى المصالح المشتركة، من ذلك دعوة الملك السعودي لإقامة علاقات دبلوماسية وامنية كاملة مع "إسرائيل" لمواجهة ما يسمونه الخطر الإيراني. والمؤتمر ركز ايضا على التهديد الذي يشكله حزب الله على الامن الاسرائيليو علتتمين جهود الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في قمع جماعة الإخوان المسلمين. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية جرى التأكيد على أن من مصلحة "إسرائيل" المحافظة على الأوضاع كما هي، حيث تتسم راهنا بالهدوء، بدلا من اللجوء إلى العمل حثيثا لاجل التسوية الدائمة، ومن ثم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والصفة الغربية واتهام الرئيس عباس بمحاولة إشعال صراع جديد بين "إسرائيل" وحركة حماس في غزة . وخصص المؤتمر هذا العام جلسة خاصة لما سماه تعاضم "الخطر الإيراني ونفوذ المحور الراديكالي". وعقد المؤتمر جلسات عدّة للتداول في المشكلة الفلسطينية، مقابل جلسة مناقشات تقليدية عرض فيها ممثلو الأحزاب الإسرائيلية وجهات نظرهم حول مستقبل

الكيان لمناقشة الخيار بين دولة على أرض فلسطين الكاملة أو حل الدولتين، وجلسة خاصة لدور الولايات المتحدة في عملية تفاوض صهيونية - فلسطينية مستقبلية شارك فيها بشكل خاص السفير والموفد الأميركي السابق دنيس روس. وفي هذا السياق، خصص المؤتمر هذا العام أيضاً، جلسة خاصة لخطاب رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، حول "فرص المبادرة الإقليمية، خاصة أن بلير كان في العام الماضي الشخص الذي قاد محاولات عقد مؤتمر إقليمي وفق خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في أيار من العام الماضي، والذي أطلق في حينه مفاوضات بين رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وبين زعيم المعارضة الإسرائيلية، يتسحاق هرتسوغ، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن المفاوضات تعثرت في نهاية المطاف بعد أن تراجع نتنياهو عن المبادرة، وتبين أن الهدف الأساسي من مناورة الأخير كان إفشال المبادرة الفرنسية، ووأد أي تحرك يمكن لإدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إطلاقه قبل تسلم دونالد ترامب مهام منصبه رئيساً للولايات المتحدة". كما وضعت أمام المؤتمرين آخر صورة للصراع الدائر حول فلسطين والقضية الفلسطينية. ففي العام الحالي، وفي هذا الموضوع، حصلت كما هو معلوم العمليات الفدائية التي نفذها شبان فلسطينيون ضد قوات الاحتلال منذ «هبة تشرين أول ٢٠١٥»، والذين كانت أجهزة

الأمن الإسرائيلية قد أطلقت عليهم اسم «الذئاب المنفردة»، واشتملت نضالاتهم على أعمال الطعن والدس، وفي بعض الأحيان إطلاق نار، محور اهتمام وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان، بالرغم من أنهم ادعوا أن تلك «الهبة» انتهت منذ سنتين. فقد كشف أردان النقاب عن استراتيجية وزارته لمكافحة هذه العمليات في القدس المحتلة، لافتاً إلى أن الوزارة وضعت العديد من الآليات لمواجهة وهي المتصاعدة في منطقة باب العامود، وواعداً بأن إجراءات و«تغييرات جوهرية وغير مسبوق» ستتخذ لتقليل العمليات .

رئيس أركان جيش العدو، الجنرال غادي إيزنكوت، تطرّق في كلمته إلى الدور الخياني الذي تؤديه القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في ملاحقة المناضلين الشرفاء، فأثنى على أهمية نشاطها في مجال التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، وقال إن هذه «القوات تستحق كل التقدير على ما تقوم به لخفض أسنة اللهب في الأراضي الفلسطينية» ومع أن إيزنكوت أشار إلى أن الوضع في قطاع غزة «هش للغاية وقابل للاشتعال»، إلا أنه اعتبر أن حركة «حماس» غير معنية في المرحلة الراهنة بأي مواجهة عسكرية مع «إسرائيل».

بدوره تحدث في اليوم الثالث وزير الخارجية أفيجدور ليرمان فاستعرض وجهة نظره حيال «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، لافتاً إلى أن حله لن يتحقق إلا من خلال «تسوية إقليمية مع الدول السنية المعتدلة»، على حد قوله، ومن ثم يمكن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. ويعتقد ليرمان بأن اتفاقيات أو سلو كانت فاشلة منذ البداية، وعزا هذا الفشل إلى اعتمادها على أساس «الأرض مقابل السلام»، مبيناً أن ذلك لم يكن صحيحاً، مشدداً على أن المبدأ الذي يجب أن يرافق التسوية مع الفلسطينيين هو: «تبادل أراضٍ وسكان»! وتوقف ليرمان أمام الأسباب التي حالت حتى الآن دون استكمال «إسرائيل» هيمنتها الإقليمية، مرجعاً ذلك إلى أن كيانه لم ينجح منذ خمسين عاماً في «تحقيق انتصار حاسم».

وفي إجابة عن تساؤلات طرحها بنفسه: لماذا لا توجد تسوية إقليمية؟ ولماذا قبل عشر سنوات لم نصل إلى علاقات دبلوماسية كاملة مع كل الدول العربية؟ واعتبر أن «إحدى المشكلات هي أنه منذ حرب عام ١٩٦٧، لم ننتصر في أي معركة. وعملياً، المعركة الحقيقية التي انتصرنا فيها آخر مرة هي حرب الأيام الستة». وبشأن العلاقة بين الأمرين، أقر ليرمان بدور المقاومة في منع «إسرائيل» حتى الآن من الإطباق على كامل المنطقة العربية من خلال فرض صيغة تسوية إقليمية!

بعد المواقف التي أدلى بها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، في اليوم الأول من مؤتمر هرتسليا، جاء اللواء احتياط عاموس غلعاد الذي حذّر من أن الجمهورية الإسلامية في إيران «لديها الوقت والتصميم، وهم يجهزون لإمكانية تدمير إسرائيل». ولفت غلعاد إلى أن التحالف الجديد الذي تبلوره إيران «يعطيهم القوة»، وتناول الاتفاق النووي الإيراني بالقول إنه منح طهران المزيد من الوقت للاستعداد، «وهم معنيون بجبهة جديدة في الجولان، ويعززون حزب اللاهستان هناك».

لكن غلعاد، الذي يتّأس «معهد السياسات والاستراتيجية» وسلسلة مؤتمرات هرتسليا، رأى أن هذا الاتفاق منح إسرائيل أيضاً «الوقت للاستعداد، فنحن نجهز أنفسنا». لكنه تساءل عما إذا ستهاجم إسرائيل أم لا. وبين أنّ من الضروري القول إن «كل الخيارات على الطاولة»، لافتاً إلى أن «الأفضل لدولة إسرائيل أن تحافظ على الغموض»، خاصة أن «الردع لا يكفي؛ نحن بحاجة إلى استخبارات ممتازة في إسرائيل مصدرها الموساد والاستخبارات العسكرية (أمان)، لكن ذلك لا يكفي، فالإيرانيون أذكيا جداً، وبارعون أيضاً في مجال السايبر».

وأوضح اللواء احتياط غلعاد، الذي شغل حتى العام الماضي رئاسة «الهيئة السياسية والأمنية» في وزارة الأمن الإسرائيلية، أن إيران «تشكل التهديد الأساسي ما دام (السيد) الخامنئي على رأس النظام». وردّ على من يعتقد بأن النظام الإيراني سينهار لأن هناك أجواء تغيير وحرية، بالقول: «النظام الإيراني ليس لديه نية للاختفاء، وأنا أعتقد أنه سيبقى». توقف اللواء أيضاً عند الاستراتيجية الإسرائيلية المضادة لمواجهة التهديد الإيراني، وهي بالتحالف مع أنظمة عربية، لافتاً إلى أنّ «في كل المنطقة العربية الكبيرة لدينا علاقات على مستويات مختلفة على أساس مواجهة إيران والإخوان المسلمين وداعش، مجتمعين»، لكنه وصف التهديد الإيراني بأنه المركزي لأنه مركب من «أيديولوجية متطرفة ترفض وجود إسرائيل وتملك التصميم على إنتاج أسلحة نووية».

غلعاد استطرد بالقول إن من سيحل بدلاً من «داعش» الذي في طريق الأفول، هو «التحالف الآخذ بالتبلور أمام أعيننا: إيران وحزب الله و(الرئيس بشار) الأسد وروسيا». وتابع أنه برغم العلاقات الجيدة بين إسرائيل وروسيا، لكن «لا تخطئوا، هي حليفة لهذا التحالف، وقد اتخذت قراراً استراتيجياً بدعم كل هذه المنظومة». كذلك، دعا غلعاد إلى تجنب الاستخفاف بالصواريخ التي أطلقتها إيران (على دير الزور السورية)، واصفاً ذلك بالحدث الذي ينطوي على أهمية، هي تجسيد لحقيقة أن طهران «تواصل سياسة التعاطف، وإسرائيل هي هدفها المركزي».

من جهة أخرى، وصف غلعاد، الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بأنه يقف على رأس التحالف العربي – السنيّ مقابل التهديد الإيراني، شارحاً أن هذا التحالف ينعكس إيجاباً على إسرائيل، خاصة أن التهديد الإيراني هو الوحيد الذي يحمل في طياته تهديداً وجودياً علينا، خاصة إذا امتلكت أسلحة نووية. مع ذلك، شدد على أنه «في الشرق الأوسط الحالي لا أعتقد أنه إذا فرضت علينا المواجهة، يمكن القيام بعمل واسع ضد إيران من دون الولايات المتحدة... في رأيي هذا وهم».

على صعيد آخر، تطرق مدير وزارة الشؤون الاستخبارية، حغاي تسورئيل، إلى الوضع الاستراتيجي في سوريا ضمن سياق التهديد الإيراني، قائلاً: «ربما كان لدينا وقت للاستعداد للتهديد الإيراني، لكن ليس لدينا وقت لأن الإيرانيين يخلقون وقائع استراتيجية على الأرض». لكنه أقرّ بأن «التفكير في أننا كإسرائيل قادرون على مواجهة هذا وحدنا هو خطأ، نحن بحاجة لدعم الدول الكبرى العالمية والإقليمية. وقبل كل شيء بحاجة إلى فهم أن هذا هو التهديد الاستراتيجي الأساسي: البرنامج النووي لديه مرتبة عالية في سلم الأولويات الإيراني».

وأوضح تسورئيل أنه «إذا أردنا الحديث عن إيران، يجب الحديث عن سوريا وإيران هي التهديد المركزي. لا يوجد مكان آخر في العالم يحتوي على هذا العدد من القوى السياسية في ساحة واحدة»، لافتاً إلى أن «الأمر الأهم في سوريا هو تعاضم إيران والمحور الشيعي... وفي الوقت الذي نتحدث فيه، الإيرانيون يعملون».

على النسق نفسه، رأى العميد احتياط إفرام سنيه، الذي تولى سابقاً منصب نائب وزير الأمن، أن العنوان الأساسي اليوم بالنسبة إلى إسرائيل هو «ما الذي سنفعله لمواجهة التهديد المتعاضم والراديكالي من إيران»، مشيراً إلى أن إسرائيل ليس لديها جواب على ١٥٠ ألف صاروخ منتشرة في لبنان. وتساءل سنيه: «هل نحن مستعدون للتهديد الإيراني... وصولاً إلى ردع حرب منعها أفضل من الانتصار فيها».

في موضوع التحالف العربي الصهيوني المستجد، أكد وزير الأمن السابق، موشيه يعلون، أن «المعسكر السني الذي تقوده السعودية هو معنا في المحور نفسه»، مضيفاً: «أقولها بوضوح: لدينا أعداء مشتركين وإيران هي العدو رقم واحد، وهناك الإخوان وعناصر الجهاد العالمي». ورأى يعلون أن علاقات إسرائيل مع الأردن ومصر، اللتين تربطهما بها اتفاقات سلام، تعززت على أساس المصالح المشتركة. وفي المقابل، تسعى إيران، على حد قوله، إلى «هيمنة إقليمية». وتناول «الاستثمار الناجح الذي توظفه في المنطقة».

وكان آيزنكوت (رئيس الأركان) قد تناول في اليوم الأول من المؤتمر موضوع «التعاون بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة»، واصفاً إياه «بأنه أخذ بالتعمق» في السر والعلن، بل إن «جزءاً منه يجري في الوقت الحالي علناً». ودعا آيزنكوت إلى ضرورة «وقف تطور الصناعات العسكرية الإيرانية (الذي يجب أن يكون هدفاً أمنياً لكل دول المنطقة حتى لا تصبح إيران مثل كوريا الشمالية»، مشدداً على أن إطلاق صواريخ باليستية إلى شرق سوريا ينطوي على دلالات خطيرة.

وزير الحرب أفيغدور ليبيرمان أكد بأن مبدأ الأرض مقابل السلام الذي اعتمدت عليه اتفاقية أوسلو قد ثبت فشله بعد ٢٤ سنة، وأن البديل بحسب رأيه هو تبادل نقل السكان والأراضي، الأمر الذي عارضته زعيمة حزب الحركة تسيبي ليفني، التي حددت بأن حكومة نتنياهو تطرح اقتراحات وحلولاً لا يُمكن تطبيقها، ولا يُمكن للطرف الآخر أن يقبل بها؛ في حين عرض ليبيرمان التوصل لتسوية إقليمية شاملة وتطبيع كامل وعلني للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية "المعتدلة" كمدخل للتوصل لتسوية مع الفلسطينيين، مُعتبراً أن أي محاولة لتجاوز هذه الرؤية سيكون مصيرها الفشل.

ومما قاله ليبيرمان "إذا أردنا إنهاء الصراع فإن علينا أولاً تحقيق سلام إقليمي مع الدول السنية المعتدلة كافة، والشيء الوحيد الذي يمكن أن يشكل ضوءاً في نهاية النفق هو سلام إقليمي يشمل علاقات دبلوماسية واقتصادية كاملة فوق الطاولة وليس تحتها مع دول الخليج وغيرها". وأضاف أنه اطلع على بحث مهم حول الانتاج التي يمكن أن يؤدي إليها تحقيق "السلام الإقليمي والتطبيع الاقتصادي الكامل بين إسرائيل والسعودية والدول الخليجية ودول المحور السني المعتدل" على حد قوله، ومنها أنه سيؤدي إلى إضافة دخل سنوي لإسرائيل يقدر على الأقل بـ ٤ مليار دولار. وبالتزامن مع إعلان دول عربية قطع علاقاتها مع قطر قال ليبيرمان أمام الكنيست إنه "من الواضح للجميع أن ما حدث هو دليل آخر على أنه حتى الدول العربية تفهم أن الخطر الحقيقي على المنطقة بأكملها ليس إسرائيل ولا اليهود ولا الصهيونية، بل الإرهاب الإسلامي المتطرف". وأضاف أن قرار المقاطعة الخليجية لقطر يمكن أن يفتح الباب أمام إسرائيل للمشاركة في مكافحة "الإرهاب".

ولا يخفى على أحد بأن ليبرمان المعروف بعدوانيته وهمجيته والذي هدد قبل سنوات بتدمير السد العالي في مصر لا يتحرك بدوافع إنسانية وسلمية، بل يسعى من وراء تصريحاته إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- ١ - الحصول على شرعية عربية لوجود إسرائيل وترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية.
- ٢ - تحقيق إنجازات مسبقة وضمن التطبيق مع الدول العربية لإدراكه بأن الفشل في التوصل لتسوية مع الفلسطينيين سيحول بينه وبين تحقيق هذا الإنجاز الاستراتيجي.
- ٣ - محاولة تحييد الدول العربية والاستفراد بالفلسطينيين.
- ٤ - استغلال العلاقات مع بعض الدول العربية ومطالبتها بممارسة ضغوط على رئاسة السلطة الفلسطينية للتنازل في القضايا الجوهرية بدعم من إدارة ترامب.
- ٥ - التمتع بعمق استراتيجي وتعزيز التعاون الأمني مع الدول العربية والوصول إلى أماكن لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل.
- ٦ - إقامة علاقات اقتصادية تؤدي إلى زيادة مدخولات إسرائيل بـ ٤٥ مليار \$ سنويًا.

القضية الثانية التي حظيت بإجماع وتأييد حتى من قبل أشد المتطرفين في حكومة نتنياهو، نفتالي بنيت، هي ضرورة تجنب الحرب وإطالة وقت الهدوء قدر الإمكان، لاسيما أن رئيس جهاز الاستخبارات هرتسي هليفي وغيره من القادة الأمنيين والعسكريين تحدثوا عن عدم القدرة على تحقيق الحسم العسكري أمام تنظيمات حماس وحزب الله. لكن المحاضرين أكدوا على ضرورة إجراء التمرينات والمناورات بكافة أشكالها استعدادا للتعامل مع أي طارئ وبالتالي توجيه ضربة قاسية وصاعقة في حال اندلاع المواجهة، وما بين المواجهة والهدوء يتم الاستمرار في تطبيق نظرية "المعركة ما بين المعارك" التي تتمحور حول منع تعاضم قوة العدو واستنزاف قدراته وتشتيت جهوده، تمهيدا لتنصيب قوة عربية أو دولية للقيام بالمهام التي تحددها إسرائيل وأميركا.

وقد أجمع المتحدثون على ضرورة استغلال العلاقات النفعية المثالية مع الدول العربية والقوى الإقليمية والمحلية الأخرى وتشكيل جبهة لإضعاف عوامل قوة المقاومة، وقد عبر عن ذلك بوضوح عضو الليكود جدعون ساعر حينما دعا لتشجيع الأقليات العرقية والطائفية على إقامة كيانات خاصة بها لتكون بمثابة قاعدة عمل مريحة لأمريكا وحلفائها.

ولم يغيب عن المتحدثين أهمية الدور الأمريكي وضرورة استمرار التحالف الاستراتيجي مع واشنطن باعتبارها كنزا يساعد العدو على تحقيق الكثير من الإنجازات كتعزيز قوة ردعه ومكانته الدولية، عدا عن الدعم العسكري والاقتصادي والغطاء السياسي والدبلوماسي الذي يمنحه القدرة على تنفيذ مخططاته وجرائمه والتهرب من موجبات لقانون الدولي.

وطالب المتحدثون بضرورة تعزيز عوامل بقاء البيئة الاستراتيجية التي تعيشها إسرائيل حاليًا، لا سيما أن التغيرات التي شهدتها المنطقة أثناء السنوات السابقة حسنت من قدرتها على المناورة وجنبتها الكثير من المخاطر، الأمر الذي أكده عاموس غلعاد، الذي قال إن ما قام به السيسي يمثل معجزة بالنسبة لإسرائيل؛ لأن بقاء الإخوان المسلمين في الحكم كان سيُمكنهم من القضاء على إسرائيل بالتعاون مع انقرة.

من ناحية اخرى قالت رئيسة حزب 'هنتوعا' (الحركة)، عضو الكنيست تسيبي ليفني، من كتلة 'المعسكر الصهيوني'، خلال مداخلتها في مؤتمر هرتسليا إنها تعترم في الأشهر القريبة المقبلة طرح 'خطة لتشكيل كتلة ديمقراطية مركزية'، وازافت أن 'المعسكر الصهيوني كان بداية هذه العملية وينبغي الآن توسيعه'.

واعترت ليفني أن 'مهمتنا الآن هي إيقاظ المعسكر المعتدل والنائم وإنشاء كتلة واضحة تحارب من أجل إسرائيل اليهودية والديمقراطية، ومؤيدة لقيام دولتين قوميتين وضد طريق ائتلاف الشركاء الطبيعيين من اليمين'. وادعت ليفني أنه توجد أغلبية بين الإسرائيليين تؤيد حل الدولتين، ودعت إلى تأسيس حزبين كبيرين على غرار الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة.

وقالت ليفني إن 'على إسرائيل أن تتخذ الآن القرار الذي لم تتخذه طوال ٥٠ عاما. وهناك أغلبية في الشعب تؤيد الدولتين' علما أن ليفني لم تفعل الكثير في هذا الاتجاه عندما كانت تتولى منصب وزيرة الخارجية.

ودعت ليفني إلى إجراء استفتاء الآن وليس بعد اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، كما يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. وقالت إن هذا يجب أن يكون 'استفتاء على سؤال واحد: هل نريد دولة واحدة وضم جميع ملايين الفلسطينيين في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، أم التقسيم والحفاظ على إسرائيل يهودية وديمقراطية. لا توجد خيارات أخرى'.

وتحدثت رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، عن الأحداث التي تعتبر أكثر سخونة في المنطقة، وتلخصت كلمته في النقاط التالية:

- يجب أن يكون هناك مجهود عالمي لمنع تعاظم قوة إيران، حتى لا تصبح كوريا الشمالية الثانية.
- صواريخ ايران البالستية: انجازاتها اقل مما تناقلته وسائل الإعلام، والعملية مجرد رسالة .
- حماس تعلمت من حزب الله العمل من وسط السكان المدنيين .
- حزب الله هو التهديد المركزي على إسرائيل، وهو منتشر في أكثر من ٢٠٠ قرية في جنوب لبنان، ويمتلك عشرات آلاف الصواريخ.
- من مصلحة إسرائيل ان تكون الكهرباء في غزة ٢٤ ساعة.
- إسرائيل لا تتدخل بالحرب الاهلية في سوريا
- روسيا تتجاهل نقل السلاح الإيراني لحزب الله

على صعيد متصل، رأى العميد احتياط إفرام سنيه، الذي تولى سابقاً منصب نائب وزير الأمن، أن العنوان الأساسي اليوم بالنسبة إلى إسرائيل هو "ما الذي سنفعله لمواجهة التهديد المتعاظم والراديكالي من إيران"، مشيراً إلى أن إسرائيل ليس لديها جواب على ١٥٠ ألف صاروخ منتشرة في لبنان. وهذا الكلام يعبر عن العجز الإسرائيلي عن تحقيق انتصار ساحق . وخلص إلى ان «منع الحرب القادمة مع لبنان أفضل من الانتصار فيها»، لأنها ستسبب بدمار في البنى التحتية على جانبي الحدود.

من ناحية اخرى قال قائد القوات الجوية الإسرائيلية الميجر جنرال عامير إيشل: إن إسرائيل ستستخدم كل قوتها منذ البداية في حال نشوب أي حرب جديدة مع "جماعة حزب الله اللبنانية"، وذلك في تحذير شديد اللهجة بعد عشر سنوات من آخر صراع بين الجانبين. وأضاف: إن التحسينات التي طرأت كما وكيفا على القوات

الجوية الإسرائيلية منذ حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ تعنى أن بإمكانها، في يومين أو ثلاثة فقط، شن عدد الضربات الجوية نفسها التي شنتها في الحرب التي استمرت ٣٤ يوماً.

اللواء احتياط عاموس غلعاد حذر من جهته من أن الجمهورية الإسلامية في إيران “لديها الوقت والتصميم، وهم مجهزون لإمكانية تدمير إسرائيل”، في إشارته إلى الاتفاق النووي. لكن غلعاد، الذي يترأس “معهد السياسات والاستراتيجية” وسلسلة مؤتمرات هرتسليا، رأى أن هذا الاتفاق منح إسرائيل أيضاً “الوقت للاستعداد، نحن نجهز أنفسنا”. وتابع: نحن بحاجة إلى استخبارات ممتازة في إسرائيل مصدرها الموساد والاستخبارات العسكرية (أمان)، لكن ذلك لا يكفي، فالإيرانيون أذكيا جداً، وبارعون أيضاً في مجال السايبر.”

وأوضح اللواء احتياط غلعاد، الذي شغل حتى العام الماضي رئاسة “الهيئة السياسية والأمنية” في وزارة الأمن الإسرائيلية، أن إيران “تشكل التهديد الأساسي ما دام (السيد الامام) الخامنئي على رأس النظام”. وردّ على من يعتقد بأن النظام الإيراني سينهار لأن هناك أجواء تغيير وحرية بالقول: “النظام الإيراني ليس لديه نية للاختفاء، وأنا أعتقد أنه سيبقى.”

وأوضح غلعاد أن الاستراتيجية الإسرائيلية المضادة لمواجهة التهديد الإيراني، هي بالتحالف مع أنظمة عربية، لافتاً إلى أن “في كل المنطقة العربية الكبيرة لدينا علاقات على مستويات مختلفة على أساس مواجهة إيران والإخوان المسلمين وداعش، مجتمعين”، لكنه وصف التهديد الإيراني بأنه المركزي لأنه مركب من “أيدولوجية متطرفة ترفض وجود إسرائيل وتملك التصميم على إنتاج أسلحة نووية.”

وزير الأمن السابق، موشيه يعلون، أكد أن “المعسكر السني الذي تقوده السعودية هو معنا في المحور نفسه”، مضيفاً: “أقولها بوضوح: لدينا أعداء مشتركين وإيران هي العدو رقم واحد، وهناك الإخوان وعناصر الجهاد العالمي.”

ورأى يعلون أن علاقات إسرائيل مع الأردن ومصر، اللتين تربطهما بها اتفاقات سلام، تعززت على أساس المصالح المشتركة. وفي المقابل، تسعى إيران إلى “هيمنة إقليمية” وتناول “الاستثمار الناجح الذي توظفه في المنطقة.”

في المقابل أشار مدير وزارة الشؤون الاستخبارية، حغاي تسورئيل، إلى الوضع الاستراتيجي في سوريا ضمن سياق التهديد الإيراني، قائلاً: “ربما كان لدينا وقت للاستعداد للتهديد الإيراني، لكن ليس لدينا وقت لأن الإيرانيين يخلقون وقائع استراتيجية على الأرض”. لكنه أقرّ بأن “التفكير في أننا كإسرائيليين قادرون على مواجهة هذا وحدنا هو خطأ، نحن بحاجة لدعم الدول الكبرى العالمية والإقليمية. وقيل كل شيء بحاجة إلى فهم أن هذا هو التهديد الاستراتيجي الأساسي: البرنامج النووي لديه مرتبة عالية في سلم الأولويات الإيراني.”

وأوضح تسورئيل أنه “إذا أردنا الحديث عن إيران، يجب الحديث عن سوريا، فهي التمدد المركزي لإيران. لا يوجد مكان آخر في العالم يحتوي على هذا العدد من القوى السياسية في ساحة واحدة”، لافتاً إلى أن “الأمر الأهم في سوريا هو تعاظم إيران والمحور الشيعي... وفي الوقت الذي نتحدث فيه نحن، الإيرانيون يعملون.”

موضوع آخر برز في «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٧» وكان محور خلاف واختلاف في الساحة الفلسطينية بشكل خاص، هو موضوع المشاركة الفلسطينية فيه. وبالرغم من أن هذه المشاركة ليست جديدة، وفي دورات سابقة، شارك كل من رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، سلام فياض، وولي العهد الأردني السابق، الأمير الحسن بن طلال، إلا أنها جاءت هذا العام نافرة بشكل واضح، حيث ألقى عدد من المسؤولين الفلسطينيين كلمات وخطابات بينهم مستشار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للعلاقات الدولية ومسؤول العلاقات الدولية في حركة فتح، نبيل شعث، إلى جانب مداخلة من رئيس ما يسمى بلجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، إلياس الزنانيري، فضلاً عن مشاركة فلسطينية في جلسة مغلقة حول أمن المياه في المنطقة وتأثيراته، وشارك فيها إلى جانب الفلسطينية نداء جدلاني، رئيس هيئة مياه وادي الأردن في المملكة الأردنية الهاشمية، سعد الحمر. وقد تبدي ان مشاركة كهذه باسم السلطة الفلسطينية وحركة (فتح) ومنظمة التحرير في مؤتمر هدفة وضع الخطط والتصورات للقضاء على قضية الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه وحقوقه الوطنية، أقل ما يقال فيها إنها إسقاط للقضية التي يدعي الحاضرون تمثيلها، وقبول واع لخدمة الأهداف «الإسرائيلية» الصهيونية دون موارد أو خجل. ومثل هذا الموقف المخزي يحول القضية الفلسطينية إلى مجرد ملف من الملفات الأمنية التي تواجه «إسرائيل»، بل إلى قضية «إسرائيلية» داخلية بعد تحويل السلطة ومنظمة التحرير إلى «وكيل امنإسرائيل» لا أكثر! وفي الوقت الذي تعلن فيه القيادة الإسرائيلية أنها ترفض التنازل عن أي من أطماعها التوسعية الاستيطانية، وتضع الشروط للموافقة على مجرد الجلوس على طاولة المفاوضات، كما تعلن أن فلسطين كلها ملك لها ولمستوطناتها، وفي الوقت الذي تتبنى الإدارة الأمريكية كل الادعاءات والشروط «الإسرائيلية»، بحيث يصبح أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون من «التسوية الإقليمية» الموعودة لا يزيد على «حكم ذاتي محدود لسكان لا صفة لهم» ينتظرون ساعة اقتلاعهم وتهجيرهم من جديد، تسارع السلطة الفلسطينية مدعية تمثيل الشعب الفلسطيني إلى الارتقاء في أحضان «إسرائيل» والولايات المتحدة، وهو ما يفرض على الشعب وقواه النضالية الحية إعادة النظر والبحث عن طريق آخر لمواجهة الاحتلال واسترداد الحق!

لقد أشاد المؤتمر بالتنسيق العسكري والاستراتيجي القائم بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، ما مكن «إسرائيل» من الحفاظ على نفوذها العسكري بكل نجاعة في الضفة الغربية. وانتقد الخطباء الإدارة الأمريكية السابقة بشدة، لأنها عجزت عن القيام بدورها بفاعلية باعتبارها «شرطياً دولياً» في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة كانت في عهد أوباما ترغب في القطع تماماً مع كل ما يربطها بالمنطقة.

إن الحضور العربي والفلسطيني في المؤتمر كان خطأ كبيراً ولا يمكن فهمه! أما المتغيرات «الإسرائيلية» الجديدة، فهي: الاتفاق مع العالم العربي أولاً قبل الذهاب لتسوية القضية الفلسطينية. وسعي «إسرائيل» من خلال دعوتها إلى التحالف مع بعض الدول العربية، إلى عمق استراتيجي عربي لوجودها، وهذا يحمل في مضمونه تداعيات كبيرة. والاستفادة «الإسرائيلية» من انحسار الدور المصري، ومن قدرته على التأثير على الدول العربية الأخرى، إلى مستوى الدولة الصغيرة في الصراع القائم في المنطقة. بهذه المعاني يمكن القول، إن المؤتمر اقترح تغييراً استراتيجياً مهماً في أسس السياسات «الإسرائيلية».

إن أي مشاركة من أي طرف عربي في مثل هذه المؤتمرات، والاجتماع والتواصل مع مثل هذه الشخصيات الصهيونية الحاكمة، إنما يشكل موقفاً مجرداً من الوطنية، ولا يمكن أن يكون فعلاً سياسياً سويّاً أو عاقلاً حتى من منظور أنظمة كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، فهي مؤتمرات مكرسة لخدمة الكيان الصهيوني ومشروعه، والتي يأتي في القلب منها وفقاً للقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات السابقة قضايا جوهرية مثل: تصفية القضية الفلسطينية واغتصاب مزيد من الأرض الفلسطينية والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، وإعادة صياغة المنطقة بدولها وأنظمتها وتحالفاتها وفقاً

للأجندة والمصالح الإسرائيلية. ناهيك على ما فيها من رسائل ومواقف شديدة الضرر بالمصالح الفلسطينية والعربية القومية والوطنية، ففيها تجاهل تام للانتفاضة الفلسطينية وشهادتها الذين يسقطون كل يوم على أيدي قوات الاحتلال، وتجاهل للأشطة الاستيطانية الحثيثة لابتلاع ما تبقى من فلسطين، وتجاهل للمحاولات الإسرائيلية المستميتة القائمة على قدم وساق لاقتحام واقتسام المسجد الأقصى، وتجاهل للإهانة الأخيرة التي وجهها نتنياهو لاصدقائه وحلفائه؛ السيسى والنظم العربية حين أعلن عن رفضه لمبادرة السلام العربية. بالإضافة إلى ما في هذه المشاركات من إضفاء مزيد من الشرعية على الاحتلال أمام الرأي العام العالمي الذي يعيش حالة من التملل والنقد الحاد للممارسات الإسرائيلية في الأونة الأخيرة: فهي هم أصدقاء إسرائيل من العرب يعترفون بالمخاطر التي تهددها ويجتهدون لمساعدتها على مواجهتها. وأخيرًا وليس آخرا، لما فيها من طعنة جديدة للثوابت الوطنية المصرية والعربية والفلسطينية، بحيث تعمل على تخريب وعي الأجيال العربية الجديدة عن طبيعة الكيان الصهيوني ومشروعه العدواني الالغائي، حين ترى حكامنا يتحدثون عن السلام الدافئ مع العدو، ووزراء خارجياتنا يشاركون في الفاعليات والمؤتمرات المعنية بالأمن القومي الإسرائيلي، وسفراؤنا يتواصلون مع قادة وشخصيات من مرتكبي جرائم الحرب والإبادة. وعلى الرغم من ذلك اصرت قيادة السلطة الفلسطينية على المشاركة في المؤتمر الأكثر تخصصا في رسم السياسات الصهيونية لاستكمال بناء المشروع الصهيوني السرطاني التوسعي، وكأنها تمنح هذا الكيان شرعية لسياساته وخطته وتحقيق أهدافه الاستعمارية من خلال حضور المؤتمر مما يضيء الشرعية على احتلال فلسطين. هذا يدل على ان المشروع الوطني الفلسطيني يمر بأسوأ مراحل بعد مرور ١٠٠ عام على وعد بلفور و ٧٠ عاما على النكبة و ٥٠ عاما على استكمال احتلال ما تبقى من فلسطين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، و ١٠ أعوام على الانقسام الفلسطيني وحصار قطاع غزة المستمر.

## ٥ - ردود الفعل على المشاركة الفلسطينية:

أثارت المشاركة الفلسطينية الرسمية بمؤتمر "هرتسليا" الإسرائيلي في دورته الـ ٧١ ردود فعل متباينة، فالبعض يرى أن المشاركة الفلسطينية مهمة كونها تقول للإسرائيليين والعالم إن الشعب الفلسطيني موجود، إضافة إلى تأثير هذه المشاركة في الرأي العام الإسرائيلي، وبعض آخر يرى في المشاركة خدمة لدولة الاحتلال. وكان القيادي في حركة فتح ومستشار الرئيس للعلاقات الدولية نبيل شعث قد شارك في المؤتمر، حيث تحدث في كلمة له عن حل الدولتين، إضافة إلى مشاركة رئيس ما سمي لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، إلياس الزنانيري، كما شارك سفراء عرب في هذا المؤتمر كالسفير المصري. وقال شعث خلال كلمته إن السلطة الفلسطينية تعترف "بدولة إسرائيل"، رغم استمرارها برفض الاعتراف "بدولة فلسطين". ودافع شعث عن الرواتب التي تدفعها السلطة إلى الأسرى، في ظل الانتقادات الإسرائيلية والأمريكية الموجهة للسلطة بسبب ذلك، قائلا إن هذا واجب اجتماعي ولن تتراجع السلطة عنه.

حركة حماس من جهتها أدانت مشاركة وفد رسمي فلسطيني في مؤتمر "هرتسليا"، وقالت أن هذه المشاركة تشكل طعنة لتضحيات شعبنا، واستخفافا بعذاباته ومعاناته اليومية من جرائم الاحتلال المتواصلة بحقه. كذلك قالت الجبهة الشعبية إن المشاركة الفلسطينية والعربية في مؤتمر هرتسليا السنوي، والذي يبحث في إستراتيجيات الاحتلال الأمنية والسياسية في المنطقة يُشكّل حالة من التعاون السياسي، والإدلاء بالمشورة لقيادة الاحتلال من موقع التطبيع الذي يخدم الاحتلال الإسرائيلي. وأضافت الجبهة في بيان رسمي أن "من شأن هذه المشاركة الفلسطينية في المؤتمر أن تضرب في الصميم صورة وطبيعة النضال الوطني التحرري الذي

يخوضه شعبنا في مواجهة الاحتلال الإستيطاني والإحلالي. ويساهم في تسويق صورته بإعتباره دولة طبيعية مقبولة وتحظى بالشرعية في المنطقة والإقليم.”

وأدانت حركة المجاهدين في قطاع غزة مشاركة الوفد الفلسطيني الرسمي في المؤتمر، مؤكدة أن “المشاركة هذه في ظل التصعيد الانساني على غزة المحاصرة يعد استخفافاً بمشاعر الفلسطينيين أجمعين”، وأضافت: “تأتي هذه المشاركة في هذا الوقت الصعب من عمر قضيتنا استكمالاً لمسلسل الوهم السياسي الذي جاء يسوق له دجال العصر ترامب واستكمالاً أيضاً لمسيرة التسوية العقيمة منذ أوصلو إلى اليوم.”

وقالت حركة الجهاد الإسلامي إن مشاركة وفد من السلطة الفلسطينية في مؤتمر “هرتسليا” الإسرائيلي “طعن” لكفاح الشعب الفلسطيني. وأشارت الحركة في بيان صحفي، إن “مشاركة وفد من السلطة في مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي” المنعقد في “هرتسليا”، سقوط آخر يمثل إمعاناً في الإصرار على تجاوز الاجماع الوطني” .

لقد كشف مؤتمر هرتسليا السابع عشر، للأسف، ان الحال الفلسطيني في تدهور مستمر وبدلاً من البحث في مستقبل المشروع الوطني وعقد مؤتمرات وطنية وجلسات حوار ونقاش وطني لمواجهة التدهور وآفاق المستقبل ومخاطر تصفية القضية الفلسطينية، والاستفادة من التجربة النضالية التاريخية، وما وصلت اليه القضية من أحوال كارثية وتفحص نجاعة سياسة التيه والضياع وعدم مواجهة الاحتلال والعنصرية وعملية التزييف التاريخي التي تقوم بها اسرائيل والمجتمعين العربي والدولي، يستمر الفلسطينيون في تعميق الانقسام، وحضور مؤتمر هرتسليا الذي يبحث في الشأن الداخلي والخارجي للكيان والتحديات التي تواجه المشروع الصهيوني التوسيعي الداخل والخارج من اجل السيطرة على ما تبقى من فلسطين والتطلع للسيطرة على سائر انحاء المنطقة من النيل الى الفرات. الحضور العربي والفلسطيني في المؤتمر قد اكد بان حيثيات القضية الفلسطينية قد وصلت درجة الانهيار والانحطاط الوطني والسياسي والاخلاقي، الى حد أن تكون فلسطين شاهدة على ذبحها، وتحضر فلسطين المحتلة كملف أممي إسرائيلي داخلي يناقش من قبل المسؤولين السياسيين الاسرائيليين، والضحية تبحث، وتشاهد ذبحها وسلخها، وتكون قيد البحث في توزيع ما تبقى من اجزائها.

ان فضيحة مشاركة السلطة الرسمية الفلسطينية في مؤتمر هرتسليا تشكل إعلان إعتذار لدولة الاحتلال عن إحتلالها وجرائمها وحصارها، وهي تمنح إسرائيل صك البراءة وتمنحها الشرعية والصلاحيه لذبح الفلسطينيين المناضلين والتتكر لدماء الشهداء، ونبذ المقاومة والعمليات الفدائية وتكرس شرعنة التنسيق الأمني مع العدو وتضفي عليه بعداً وطنياً. ان حضور المؤتمر من قبل شخصيات رسمية فلسطينية قد شكل اختبار للجدارية الوطنية، وانهياراً وطنياً غير مبرر يتزامن مع التشدد في عقاب قطاع غزة بذريعة استعادة الوحدة الوطنية، وهو يفقد منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها الوطنية والأخلاقية، بل ومبرر وجودها كحركة تحرر وطني ممثل للفلسطينيين، وبالتالي تتماهى قيادتها مع الإحتلال من خلال مصالحها بادعاء مد اليد للسلام والتعايش مع الجيران بدونية لا تعبر عن شعب يسعى للحرية ويناضل من أجل تقرير المصير.

على الرغم من اي شيء فان وزير الحرب الإسرائيلي، أفيغدور لبيرمان، قال إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يحاول جر حركة حماس لحرب مع إسرائيل. وقال: “ان عباس قلص كل شيء عن غزة، بخطوة احادية، دون التنسيق معنا، أو مع مصر، وقلص الرواتب والادوية وامداد غزة بالوقود، وأشياء كثيرة، لأجل ممارسة الضغط على حماس، لتدخل في حرب مع إسرائيل”. و اضاف: “الحل بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيكون في إطار ترتيب إقليمي شامل مع كل الدول السنية المعتدلة، ومن بينها الكويت والسعودية، وحينئذ سيكون اتفاق السلام مع الفلسطينيين هو أمر ثانوي، الترتيب الإقليمي مع الدول السنية

المعتدلة سيمنح دولة إسرائيل ٤٥ مليار دولار". وختم قائلاً: "آخر انتصاراتنا كان في عام ١٩٦٧ خلال حرب الأيام الستة، ولهذا ففي كل مواجهة مستقبلية علينا أن نتنصر."

لقد ظهرت للفلسطيني الرسمي الحاضر في هرتسليا، صورة وهندام مميزان. فهو يجيد إحكام ربطة العنق، ويحب "السلام" ما طُلب إليه سبباً. ويعرف بروتوكولات المصافحة الدافئة مع الاعداء السابقين. وقد جرت العادة لدى السلطة الفلسطينية في هرتسليا أن يتم ابتعاث وزير مثل أحمد مجدلاني أو رجل أمن، من أولئك المحظيين بالإشادة الأمريكية - الإسرائيلية على جهودهم في حفظ "الاستقرار"، في عموم ما لا يتجاوز ١,٧٪ من فلسطين، أي مسؤولية السلطة الخدمائية و"الأمنية"، من داخل بالوناتهم المنفوخة في رام الله. لكن هذا العام، وفي ظل أجواء الأريحية الرسمية الفلسطينية، حضر مستشار رئيس السلطة الفلسطينية نبيل شعث كمبعوث سلام وتضامن، وهو الذي لم يكل من إضاعة الوقت والتسويق لدى كل سؤال تعرض له في آخر لقاء صحفي له، محاولاً مراوغة المحاور الأكثر مراوغة، تيمم سياسيتان، قائلاً إن كل معضلات الفلسطينيين إنما تنبع من وجود الاستيطان، فقط الاستيطان، وليس إسرائيل برمتها، وأنها القومي على رأس تلك المعضلات. لكن المستشار الرئاسي معفي من اللوم، فهكذا يكون التضليل عن الرد على الانتهاكات الجدية لحقوق الإنسان والحريات الفردية والصحفية التي تسلكها السلطة بدواع لم تعد تقنع حتى الإسرائيليين أنفسهم، وهي التي ترتكب لصالحهم بحق مقاومين وصحفيين وفلسطينيين، جل قضيتهم رفض إسرائيل وتوابعها. إذ حتى وريث داعية التفوق الأشكنازي يائير لبيد بات يعيب على السلطة ملفها الحقوقي، ويطالبها بالانتباه له قبل التفكير بكيل أدنى انتقاد لإسرائيل!

## ٦ - خاتمة

مما لا شك فيه أن مخرجات مؤتمر هرتسليا وتوصياته وتحذيراته، ستجد لها آذاناً صاغية لدى صناع القرار في إسرائيل، لكن السؤال الذي لا يملك أحد الإجابة عليه هو: هل ينفع حذر من قدر؟

المؤتمر عقد برعاية رسمية من أعلى سلطة في الكيان وبالتالي توصياته ومقترحاته تشكل دليل عمل وخارطة طريق لحكومات الكيان المتعاقبة.

المؤتمرات والخطابات الصهيونية دائماً تحاول أن تُظهر الكيان بأنه معرض للانقراض وبالتالي هو دائماً في حالة دفاع عن النفس؛ وبالتالي يكون له الحق بارتكاب المجازر وشرعه عدوان كخطة استباقية لحفظ أمنه.

المطوب منا إذاً في مواجه مؤتمر هرتسليا والذي يُعد "عقل الكيان المفكر" اتخاذ خطوات على قدر المخاطر:

- اجهاض نتائج هذه المؤتمرات الصهيونية من خلال إبراز مخاطرها على الأمة، ومن خلال مقاطعتها وعدم المشاركة فيها.

- عقد مؤتمرات أمن قومي وطنية موحدة وحقيقية على غرار مؤتمر هرتسليا، فلا تكون مجرد تجمع احتفالي فقط، وعمل أبحاث غير ذات قيمة؛ عبر حشد الأدمغة البحثية والفكرية من مختلف التخصصات والمراكز القيادية.

- اهتمام رسمي وعلى أعلى مستويات بنتائج وتوصيات المؤتمرات الوطنية ورعايتها وبناء استراتيجيات وفق التوصيات الأكاديمية والبحثية.

- دراسة المخاطر التي تحاك ضد الامة وعمل توصيات عن كيفية مواجهتها.

إن الاحتلال الاسرائيلي ودوائره في الخارج تقوم باستغلال المشاركة الفلسطينية والعربية، وتقوم بتوظيفها سياسياً على المستوى الدولي على نطاق واسع ضد حركة المقاطعة الدولية، متذرعاً بالمشاركة الفلسطينية والعربية في مؤتمراته السياسية والأمنية والأكاديمية. يأتي مؤتمر هرتسليا للأمن هذا العام في ظل تزايد الهجمة الامريكية الاسرائيلية المسعورة على حقوقنا الوطنية وعلى حقوق الأسرى والشهداء وحصار وتهديد شعبنا في قطاع غزة بالحرب والعدوان، وفي ظل حالة من الشرذمة والتفكك والإنقسام السياسي غير مسبوقة في تاريخ النضال الفلسطيني. إن حالة الضعف والترهل وسياسة التفرد والإقصاء التي تسود في عمل المؤسسات الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها منظمة التحرير، هو الذي يسمح في مثل هذه الإختراقات الاسرائيلية للجبهة الداخلية الفلسطينية .

وبناءً عليه لابد من تفعيل أنشطة جماهير امتنان من أجل التعبير عن سخطهم وغضبهم من سياسة التنازلات والتنسيق الأمني ورفض المشاركة في المؤتمرات الطبيعية التي لن تخدم إلا الاحتلال ومخططاته.

يتميز مؤتمر هرتسليا السابع عشر بالجرأة والتحدى، والتنوع والشمولية، والقوة والصرامة، فالخطابات والمداخلات والحوارات، والأوراق التي قدمت فيه تناولت جميع هموم الدولة العبرية، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وفيه ترفع الحصانة عن كل الأشخاص، وتزول السرية عن معظم الموضوعات، فلا تعود محرمات أو ممنوعات، ويتحدث المتطرفون، كما يناقش المعتدلون، حمائم وصقور، كلُّ يقدم ما عنده عن معظم الموضوعات في سوق الأفكار، ومنتدى المفكرين. ونظراً لأن المؤتمر مفتوح ومرصود، فإن كل مداولاته ومقترحاته قد تجمع بين الغموض في بعض أجزائها والوضوح في بعضها الآخر، فهم يحافظون على أسرار دولتهم، فيقتربون منها بحذر، ويلاسونها بخشية، ولكن المؤتمرين هم جزء لا يتجزأ من الدولة العبرية، وطرفٌ أساس من الاستراتيجية الإسرائيلية، لذا فإن خطابهم يكون دوماً تجاه الآخرين حمّال أوجه، وفيه الكثير من الغموض المقصود، بما يمكن تفسيره على نحو دبلوماسي لدى المجتمع الدولي إذا اضطروا لذلك، وعلى نحو ابتزازي لدى الفلسطينيين ودول الجوار العربي إذا رغبوا، وعلى نحو تكتيكي يرضي كل مكونات المجتمع الإسرائيلي بقواه الأمنية والحزبية والنخبوية.

والاعتبار الثاني الواجب اخذه بعين الاعتبار هو نوعية الحضور والمشاركين، حيث يشارك في المؤتمر عددٌ كبير من النخب الإسرائيلية والدولية، منها رموز عسكرية واستخباراتية، وأكاديمية واقتصادية وسياسية وتكنوقراطية، من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن العرب أحياناً، من المتعاطفين مع الكيان الصهيوني، وهم يخاطبون شرائح المجتمع الصهيوني كله، ففيه متنوع للياسار الإسرائيلي، ولما يسمى بالحمائم واليمين اليهودي المتطرف، ولليمين الأمريكي المحافظ، ولكبار الأمنيين الأمريكيين وغيرهم. ولذلك يوصف مؤتمر هرتسليا بأنه مؤتمر التحديات الصهيونية المتجددة، وأنه يساهم في استشراف وتحديد مستقبل إسرائيل والمنطقة، وقد أصبح أهم وأشهر مؤتمر سياسي يعقد في الكيان الصهيوني، ويات الكثير من المراقبين ينتظرون انعقاده سنوياً، ويستقون منه المعلومات، ويفهمون منه اتجاهات السياسة في المنطقة، ويعرفون السياسة الإسرائيلية في المرحلة القادمة، أقلها خلال عامٍ تالي. وبمتابعتنا لأعمال المؤتمرات السابقة كلها، فإننا نجد المؤتمرين جميعاً يتحدثون عن يهودية الدولة العبرية، النقية الخالية من الشوائب العربية سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، وهذا ما كان مخططاً له تفصيلاً في المؤتمر الأول الذي عقد في العام ٢٠٠٠.

يصدر المشرفون على المؤتمر بعد بضعة أيام من انعقاده، كتاباً يشمل جميع أعمال المؤتمر، والكلمات التي أقيمت، والأوراق التي طرحت، والاستنتاجات التي خلص إليها الباحثون، لتضاف إلى ما راكمته المؤتمرات الهرتسيلية التي سبقته من وثائق، والتي توصف عادة بأنها ثمره جهود تنصب في مجملها على مواضيع التفكير الأنّي والاستراتيجي، لقادة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والأكاديمية الإسرائيلية، التي تعكس اتجاهات التفكير المختلفة المعبرة عن رأي تلك النخبة، والتي من خلالها يلتئم شمل العقل الجمعي الإسرائيلي المفكر.

لعل متابعة مؤتمرات هرتسيلية والاطلاع على مقرراتها، تشكل أحد أهم الاشتراطات لمعرفة العدو من داخله، فمعرفة هذه المؤتمرات ودراسة مقرراتها، تكشف عن كثيرٍ من جبل الثلج، الذي لا يظهر منه للعامّة سوى قمته وهذا أمرٌ شبه متاح حيث يعقد الإسرائيليون مؤتمرهم في ظل وجود إعلامي دولي كثيف، ويعلنون صراحةً عن القضايا المطروحة للنقاش، وعن التحديات التي تواجه دولتهم، ولكنهم يحرصون في ظل حالة التحدي والمواجهة على إبراز صورة إسرائيل القوية، التي لم تعد تخف من مناقشة قضاياها أمام الرأي العام، ذلك أنها تمتلك من القوة والجرأة ما يمكنها من حماية نفسها، والدفاع عن مصالحها، لكنها لا يتمكنون من إخفاء حقيقتهم المعنوية المنهارة ولا واقعهم المذعور، ولا مستقبلهم المجهول ولا خزيهم أمام تحدي روح المقاومة المتوثبة واصرارها وخبراتها وقدراتها وارتكازها الى قواعد الحق والقانون والعدالة .